

نظريّة الغُمُوض الشعريّ بين النّقاد والفلاسفة

دكاك عصام. (*)



توطئة

من التّصورات السّائدة في النّقد الحديث، أن الغُمُوض ظاهرة ترتبط بالشعر الحديث وأساليبه المُستحدثة التي تميزه عن الشعر القديم، ولهذا تميل هذه التّصورات إلى أن تعدّ الشعر القديم في عمومهِ واضحاً، على الأقلّ مقارنة بما نجده في الشعر الحديث. وعلى هذا الأساس، قدم النّقد العربيّ الحديث رصيّداً مهماً من الدّراسات التي تتحدث عن مظاهر هذا الغُمُوض وأسبابه وعواقبه على الشعر والتلقي...، وتباينت المواقف منه بين من يدينه ويحصى أضراره على الشعر والثقافة العربيّة عامّة؛ وبين من يدافع عنه من حيث يراه ملمحاً من ملامح الحداثة الشعريّة والثورة على السائد والموروث... ويُمثّل ما سبق مسلماتٍ تكادُ لا تناقش في الدّرس الأدبيّ العربيّ، لهذا تحمل هذه الدّراسة على كاهلها عبء مساءلة هذه المسلمات وإعادة النّظر فيها، وذلك بالوقوف عند الإشكاليات الآتية:

كلمات مفتاحية: الغموض الشعري - الثقافة العربيّة - النقد القديم - الفلاسفة المُسلمون - الصّورة الشعريّة - شعريّة الغموض.

(*) باحث بجامعة مولاي إسماعيل - مكناس، المغرب .

• ما مدى صحة ارتباط النظرية الشعرية التقليدية – في مجملها – بمبدأ الوضوح؟ وهل هذا يعني أن الشعر القديم واضح بطبيعته؟

• ما حدود الغموض التي وضعها النقاد القدامى للشعر؟ وبعبارة أخرى: كيف يتصورون الغموض وأهميته في تحقيق شعرية النص؟

• كيف نَظر الفلاسفة المسلمون بدورهم إلى الغموض الشعري؟

هكذا يأتي هذا البحث في قسمين أساسيين، يقف الأول عند نظرية الغموض الشعري في تراثنا النقدي ويقف الثاني عند ملامحها في تراثنا الفلسفي، فيرصد ملامح هذه النظرية في المجالين وأشكال حضورها في القصيدة التقليدية.

أولاً - نظرية الغموض الشعري في النقد القديم

سبقت الإشارة إلى أن الشائع حول الشعر القديم ونقده هو أن الغموض فيهما كان مرفوضاً، وأن الذوق الفني التقليدي عامة كان يميل إلى وضوح المعنى وقدرة النص على التبليغ...، ويفسر أدونيس ذلك بأن هذا المقياس الجمالي هو نتيجة لسلطة الاتباعية الدينية، يقول:

«تنحصر وظيفة الكلام الشعري في الدلالة على الحقائق الواضحة. وربما أن هذه الحقائق مما يتجاوز الإنسان، إذ إن الرسول نفسه لم يكن إلا ناقلاً حملها وبلغها»^(١).

ولم يكن الوضوح نتيجة للاقتداء بالنص الديني

(١) أدونيس، الثابت والمتحول، دار الساقي بيروت، ط ٧، ١٩٩٤، مج ١، ص ٢٠١.

فقط كما يفهم من الفقرة السابقة، بل هو أيضاً نتيجة للإيمان بوجود الحقيقة المطلقة في النص الديني وحده دون غيره، وهو ما جعل النص الشعري تابعا للنص الديني، تقتصر مهمته على إيضاح الأجوبة التي يقدمها، فأصبح من شروط جودة الشعر أن يكون واضحاً سهلاً، وهو ما رآه أدونيس عائقاً للإبداع في الشعر:

«هذه الثقافة التي أسست لها المؤسسة الدينية – السياسية في المجتمع العربي، ألغت السؤال... وأسست لشعر لا يكتب إلا المعروف – شعر سهل وواضح. هكذا ستكون الصعوبة الأولى التي واجهها ويواجهها الشعر العربي، على نحو مفارق، كامنة في السهولة وثقافة السهولة. وسيكون الكلام الذي يسمى شعراً سهلاً حاجزاً أول أمام الإبداع... [لأن] كل شعر آخر سيكون إزاء ذلك صعباً بالضرورة...»^(٢).

هكذا للسهولة أثر سلبي في فعل الإبداع، إذ يصبح كل إبداع صعباً وغامضاً مادام سيكون مختلفاً عما سبقه ومتجاوزاً إياه، ولا يشتغل في تجسيد إجابات مسبقة بقدر البحث في أسئلة نابعة من خصوصية التجربة...، وإن كنا نتفق من حيث المبدأ مع ما ذكره أدونيس حول صعوبة الإبداع وغموضه بالضرورة، فإن ربطه السهولة بالثقافة الدينية مبالغ فيه، فقد كان إيثار السهولة والوضوح بحسب كلامه نفسه موجوداً حتى في العصر الجاهلي^(٣). وهذا يعني أن ربط جودة الشعر بالوضوح هو من صميم الثقافة

(٢) أدونيس، النص القرآني وأفاق الكتابة، دار الآداب، بيروت، ١٩٩٣، ص ٦٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ٥٩.

العَرَبِيَّةَ وذوقها العام، فرضتها ربما خصوصيات اجتماعيَّة وفنيَّة...، وجاء الإسلام الذي زكَّاهَا وحافظ على وجودها، فلا مَعْنَى لربط الظاهرة بالإسلام وثقافته فقط.

والْحَقِيقَةُ أَنَّ كلام أدونيس عن ترسُّخ مبدأ الوضوح في النِّقْد القديم يغفل أو يتغافل عن جدلٍ وسجالٍ واسعٍ أثَّرهما القَدَماء حول غُمُوض الشَّعر ووضوحه. سواء فيما طرحه النِّقاد والبلاغيون، أو فيما طرحه الفلاسفة المُسلِّمون. فقد اعتمدت شعرية القصيدة التَّقليديَّة عند كثير من النِّقاد على وضوح المَقْصَد والمَعْنَى، ولذلك عندما تصدَّى بعضهم لتفسير أبواب عمود الشَّعر وتحديد شروطها، جعلوا من الوضوح شرطًا لصحة المَعْنَى باعتباره ركيزة أساسية لهذا العمود، فلا يستقيم المَعْنَى الشَّعريُّ إلا بوضوحه. فاستهجنوا المَعاني الغامضة التي تحتاج في طلبها إلى جُهد وتفكير، لاسيَّما النِّقاد الذين كانوا يعدُّون المَعاني فضلة لا يطلب منها سوى الصَّواب مثل أبي هلال العسكريِّ.

ولهذا كان أيضًا أكثر الشَّعراء الذين انتقدوا بكثرة التَّدقيق في المَعاني هو أبو تمام. من ذلك أبيات أقام فيها أبو تمام علاقات غير واضحة بين الحَمَام والحِمَام أو المَوْت، ورغم أن المَعْنَى في هذه الأبيات صحيح بحسب كلام العسكريِّ، فإنه يستهجنه لأنَّ الوصول إليه يحتاج إلى تفكير وجهد بعد أن جعله الشَّاعر مبهما بكثرة السَّعي إلى تدقيقه وتفصيله^(٤).

(٤) أبو هلال العسكري، الصناعتين، تح: علي مُحمَّد البجاوي، مُحمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العَرَبِيَّة، ط ١، ١٣٧١ هـ ١٩٥٢ م، ص ١١٨.

ومن نتائج شعرية الوضوح على البَلَاغَة العَرَبِيَّة القديمة ربط الصُّورة إجمالاً، لاسيَّما التَّشبيه والاستِعارة، بمبدأ المُقارَبة، يقول الأمدي: «... وإنما استعارت العَرَب المَعْنَى لما ليس هو له إذا كان يقاربه أو يناسبه أو يشبهه في بعض أحواله، أو كان سبباً من أسبابه، فتكونُ اللفظة المُستَعارة حينئذٍ لائقةً بالشيء الذي استعيرت له وملائمة لمعناه»^(٥).

والأمر نفسه نجده مع «أبي هلال العسكريِّ» الذي يحتكم بدوره لمعيار المُقارَبة والمُناسَبة في الاستِعارة^(٦). كما ذكرها المرزوقي كأحد أبواب عمود الشَّعر وإن لم يستعمل مُصطلح المُقارَبة والقرب، فقال: «مُناسَبة المُستَعار منه للمُستَعار له»، والمُناسَبة في الاستِعارة أشدُّ وأحقُّ من المُقارَبة في التَّشبيه كما يشير شارح المُقدِّمة، لأنَّها تقوم على ادِّعاء أن المُستَعار له من جنس المُستَعار منه، وإن كانت الاستِعارات تتفاوت في ذلك بحسب نوعها...^(٧) لكنها جميعاً تقوم على ادِّعاء أن المُستَعار له هو ذاته المُستَعار منه.

ويؤكد ابنُ رشيِّق أن القُرب في الاستِعارة هو ما اعتاده المُتقدِّمون واستحسنوه، أما البعيد فمُستَهجَنٌ منبُذ، يقول:

(٥) الأمدي (أبو القاسم حسن بن بشر)، الموازنة، تح: السيد أحمد صقر، دار المعارف، القاهرة، ط ٤ (ط وت بدون) - ج ١ / ص ٢٦٦.

(٦) العسكري، الصناعتين، مَصْدَرُ سَابِق، ص ٢٨٢.
(٧) مُحمَّد الطاهر بن عاشور، شرح المقدمة الأدبية لشرح المرزوقي على حَمَاسَة أبي تمام، تح: ياسر بن حامد المطيري، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط ١، ١٤٣١ هـ، ص ١٢٥.

«...إنَّما يستحسنون الاستعارة القريبة، وعلى ذلك مضى جُلَّةُ العلماء، وبه أتت النصوص عنهم، وإذا استعير للشيء ما يقرب منه ويليق به كان أولى ممَّا ليس منه في شيء، ولو كان البعيد أحسن استعارة من القريب، لما استهجنوا قول أبي نواس:

بَحْ صَوْتُ الْمَالِ مِمَّا

مِنْكَ يَشْكُو وَيَصِيحُ

فأَيُّ شيء أبعد استعارة من صوت المال؟ فكيف حتى بَحْ من الشكوى والصياح؟...»^(٨).
وجليُّ أنَّ كلَّ ما في الصورة التي يقدمها أبو نواس هو الربط بين طَرَفَيْنِ مُتَبَاعِدَيْنِ أو غير مألوف الربط بينهما، فالصورة عمومًا ليست غامضة، كلُّ ما في الأمر أنَّها بعيدة، ومع ذلك استهجنْتُ وانتقدْتُ، فما بالك إذا كانت غامضة؟ ولعل «القاضي الجرجاني» كان واعيًا بهذا التعارض الموجود بين طبيعة الاستعارة ومبدأ الوضوح في الشعر، لكنه مع ذلك ظل متشبثًا بأهمية الوضوح وضرورته في التعبير الشعري، فكان الحلُّ عنده - عكس أغلب النقاد - إخراج الاستعارة من أبواب عمود الشعر، يقول:

«... وكانت العرب إنما تفاضل بين الشعراء في الجودة والحسن بشرف المعنى وصحته، وجزالة اللفظ واستقامته، وتسلم السبق فيه لمن وصف فأصاب، وشبهه فقارب...، ولم تكن تُعَبَّأ بالتجنيس والمطابقة، ولا تحفل بالإبداع والاستعارة إذا

(٨) ابن رشيقي، العمدة، تح: محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م، ج ١ ص ٢٦٩، ٢٧٠.

حصل لها عمود الشعر، ونظام القريض...»^(٩).
هل يقصد الجرجاني بهذا الكلام أن الاستعارة ليست شرطًا لتحقيق الشعر؟ هذا محتمل، لكنَّ الأكيد أنَّه يعدُّها بُعدًا عن الذوق النقدي السائد الذي يشترط الوضوح والمقاربة. لذلك جمعها مع الأساليب التي تعبر عن التكلف والاهتمام الزائد بجمالية القول، فتغض الشعر وتجعل معانيه بعيدة كالجناس والمطابقة ومختلف أشكال البديع...، التي لا يحتاجها الشاعر المجيد فلا يركبها إلا من أعجزه الشعر. ولذلك يُفضَّل القاضي الجرجاني تجنب الاستعارة قدر الإمكان، ويُرَخِّص استعمالها ضمن التصور السائد الذي يحكم عليها من منظور المناسبة والمقاربة، كما أنَّ على الشاعر أن ينهج فيها نهج القدماء فيقتصد في استعمالها، وإلا كانت كثرتها دليلًا على فساد الطبع والرغبة في الصنعة...»^(١٠).
وفي كلِّ هذا الكلام لم يتحدث الجرجاني عن البعد الجمالي أو الفني للاستعارة، وكأنَّ الجمال الوحيد الذي يُمكن أن تحقِّقه هو ألا تمس بوضوح المعنى وقربه.

وهذا الأمر لا يخص الجرجاني وحده، فنكاد لا نجد ناقدًا يتحدث عن بلاغة الاستعارة وحسنها أو قبحها إلا من منظور «المُنَاسَبَةِ والمُقَارَبَةِ»، فيستحسن ما كان منها قريبًا واضحًا، ويعيب ما

(٩) القاضي الجرجاني، الوساطة، تح: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم / علي مُحَمَّد البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط ١٤٢٦ / ٢٠٠٦ م، ص ٣٨.

(١٠) القاضي الجرجاني، الوساطة، مَصْدَرُ سَابِق، ص ٤٥.

كان بعيداً غامضاً. حتى أن «ابن سنان الخفاجي» عندما أراد تصنيف الاستعارة، ميّز فيها بين صنفين: مُستحبّ ومطروح، والمطروح فيه البعيد والمركب، يقول:

«... وهي [أي الاستعارة] على ضربين: قريب مختار، وبعيد مطروح، فالقريب المختار ما كان بينه وبين ما استعير له تناسبٌ قويٌّ وشبهٌ واضحٌ، والبعيد المطروح إما أن يكونَ لبعده ممّا استعير له في الأصل، أو لأجل أنّه استعارة مبنية على استعارة فتضعف لذلك، والقسمان معا يشملهما وصفي بالبعد...»^(١١).

فهو يضيف إلى قُبْح الاستعارة البعيدة قُبْحاً آخر هو بناء استعارة على أخرى، الذي يُمثل شكلاً آخر من بعد الشّبه. ومن أمثلة هذه الاستعارات البعيدة غير الحسنة يقدم ابن سنان بيتاً لامرئ القيس رغم أن كثيراً من النقاد عدّوه من أحسن الاستعارات، يقول فيه الشاعر:

فقلتُ له لما تمطى بصلبه

وأزدف أعجازا وناء بكل

يشير ابن سنان إلى أنّ هذا البيت من مختارات الأمدي التي يعتبر استعاراتها غاية في الحسن والجودة، لكن ابن سنان يخالفه في ذلك معتبرا البيت متوسط الحسن، والسبب أن استعارته كلكلا (صدرا) لليل، استعارة مركبة غير مفهومة لو كانت وحدها، بل تحتاج لكي تكون مفهومة إلى الاستعارة التي قبلها (تمطى بصلبه)، فعندما جعل مدة الليل المتثاقلة كامتداد طول الجسم

(١١) مُحَمَّد ابن سنان الخفاجي، سرّ الفصاحة، صححه وعلّق عليه عبد المتعال الصعيدي، مكتبة ومطبعة علي صبيح وأولاده، مصر، ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م، ص ١٣٦.

(تمطى بصلبه)، استعار له بناء عليها صدرا (كلل). وبعد هذا المثال يقدم أمثلة كثيرة يعتبرها متوسطة الحسن رغم أنّها تبدو فريدة وحسنة ومبتكرة، لأنّ المعيار عنده هنا ليس الابتكار والفرادة، بل هو وضوح الشّبه.^(١٢)

وممّا يُستفاد من كلام ابن سنان وتقييماته لبعض الشواهد التي تختلف عن تقييمات بعض النقاد، أن معيار المُقارَبة معيار مطاطيّ يفتقر للدقة، وتغلّب عليه الذاتية والنسبية، فالشّبه الذي يبدو لأحدهم قريباً واضحاً قد يراه الآخر بعيداً وغير واضح، ما دامت عملية الفهم خاضعة لعدة متغيرات كالخلفيات الثقافية والأعراف الأدبية والاجتماعية وتتطور بتطور الزّمان أو بتغير المكان والمجتمع...، ولهذا لم يكن ابن سنان الوحيد الذي اختلف مع غيره في تقييم الاستعارة، فقد اختلف الأمدي والقاضي الجرجاني أيضاً في الحكم على بعض الحالات والشواهد الشعرية، حيث يحكم أحدهما بحسنها ويحكم الثاني بقبحها،^(١٣) وذلك رغم اتفاقهما حول مفهوم المُقارَبة في التشبيه والاستعارة. كما أن «العسكري» في تقييمه للاستعارة رغم احتكامه لنفس المعيار «المُقارَبة والمُناسبة»، فإنّه يقدم نماذج كثيرة من شعر المُتقدِّمين وأخرى من شعر المُحدثين، فيحكم على بعضها بالحسن وعلى بعضها الآخر بالقبح دون مبرر واضح

(١٢) ابن سنان الخفاجي، سرّ الفصاحة، مَصْدَرُ سَابِق، ص ١٣٨ وما بعدها.

(١٣) فتحي مُحَمَّد عامر، من قضايا التراث العربيّ، دار المعارف، الإسكندرية، ط ٥، ص ١٩٤.

سوى اعتلاله من حينٍ لآخر ببُعْدِ الاستِعَارَةِ.^(١٤)

اتفاق النِّقَادِ في تقييم بعض الشُّواهِدِ الاستعارية والحكم بعمومها: استِعَارَةُ «أخْذَعَيْنِ للدهر» لأبي تمام نموذجاً

ورغم اختلاف الأذواق والأفهام فإن هناك نماذج استعارية اتفق معظم النقاد القدامى على قبجها أو حُسْنها استناداً إلى معيار المُقَارَبَةِ، من أشهرها استِعَارَاتُ لأبي تمام يكاد يتفق النقاد على قبجها، كبيت مشهور يقول فيه:

يا دهرُ قومٍ من أخْذَعِيكَ فَقَدْ

أضْجَبْتَ هذا الأَنَامَ من خَرْقِكَ

فقد اتَّفَقَ على قُبْحِ هذه الاستِعَارَةِ كُلُّ من «القاضي الجرجاني» و «الأمدي» و «العسكري» و «ابن سنان»^(١٥) والسبب أن «أبا تمام» استعار «أخْذَعَيْنِ» للزَّمنِ وهما عرقان في جانبي العنق، ويعدُّ اعوجاجهما كناية عن التَّكَبُّرِ والتَّعَالِي، أما تقويمُهما فكناية عن التَّوَاضُعِ، فعيبُ على أبي تمام ذلك لأنَّ الأخْذَعَيْنِ - حسب منتقديه - ليسا من الصفات القريبة التي تربط الزَّمانَ بالإنسان.

غير أن «أبا تمام» لم يكن يرى في هذه الاستِعَارَةِ قُبْحاً، بل يمكن أن نقولَ أنَّه لم يكن يرى فيها بُعْداً، فما يراه النقاد بعيداً عن التَّصْدِيقِ والعقل وخروجاً عن عمود الشعر، يراه «أبو تمام» قريباً

(١٤) العسكري، الصناعتين، مَصْدَرُ سَابِقٍ، ص ٢٨٢ وما بعدها.

(١٥) الأمدي، الموازنة، مَصْدَرُ سَابِقٍ، ج ١ ص ٢٦١ / الجرجاني، الوساطة، مَصْدَرُ سَابِقٍ، ص ٤٥ / العسكري، الصناعتين، مَصْدَرُ سَابِقٍ، ص ٣٠٣ / ابن سنان الخفاجي، سرَّ الفصاحة، مَصْدَرُ سَابِقٍ، ص ١٤٦ / ١٤٧

بالخيال الذي يمكنه من التَّأْلِيفِ «بين جزئيات الصُّور وعناصرها في هذا الشعر، وينتزعها من بعيد لتتقارب في نَسَقِ الكلام، عن طريق خياله الفذ الذي يستطيع أن يشخَّص المعنويات ويُنطِقَ الجَمَادَاتِ ويؤلِّفَ ويمزج وينسق بين عناصر الطبيعة...»^(١٦).

إن الأمر يتعلق فقط بصياغة جديدة لعلاقات التقارب، أو كشف عن علاقات جديدة غير مألوفة لكنها تظل موجودة بفضل قوة خيال الشاعر. ولهذا عندما سأل أحدهم منتقداً أبا تمام «لماذا لا تقول ما يفهم؟»، ردَّ عليه بقوله الشهير: «ولماذا لا تفهمون ما يقال؟» وهذا ما يعيدنا إلى ما ذكرناه سابقاً، وهو أن معيار المُقَارَبَةِ والمُنَاسَبَةِ معيار ذاتي ونسبي، فكما اختلف «القاضي الجرجاني» و «الأمدي» في الحكم على حسن أو قُبْحِ بعض الاستِعَارَاتِ، اختلف هؤلاء النقاد جميعاً مع أبي تمام في الحكم على استِعَارَاتِهِ الخَلَافِيَةِ.

ويمكن القول إذاً، إنَّ موقف النقاد متعنَّت إلى حدٍّ بعيد، فالاستِعَارَةُ السَّابِقَةُ مثلاً شبيهة باستِعَارَاتِ اعتاد عليها القُدَمَاءُ، مع الاختلاف في الابتكار بحكم التَّبَاعُدِ الزَّمَنِيِّ والتَّراكم التاريخي والمعرفي...، فقد اعتاد الشَّعْرَاءُ المُتَقَدِّمُونَ على منح الزَّمانَ صفاتٍ إنسانيةً كأن يعدَّوه ظالماً أو مفسداً للملذَّات...، لذلك لا يفهم لماذا عيبُ على أبي تمام استعارته للدهر صفات إنسانية فقط لأنَّ القُدَمَاءَ لم يستعيروها بعينها.

(١٦) فتحي محمد عامر، من قضايا التراث العربي، مرجع سابق، ص ٢١٤ / ٢١٥

ويَقْرُ العَسْكَرِيُّ بَأَنَّ ما فعلَهُ أبو تمام له أصلٌ في كلام القُدَمَاء، لكنَّهُ في نظره أَكْثَرُ من ذلك وأَسْرَفَ، لكنَّهُ لم يوضح ماذا يعيب الإسراف في ذلك^(١٧)، وجاء «ابن سَنانٍ» بعده ليقدم شرحاً أكثر وضوحاً حول سبب قُبْح هذه الاستِعارة واعتبارها بعيدة، إذ يُرجع الأمر إلى كونها مركبة من استِعارة سابقة، وهو ما يجده، كما رأينا سابقاً، من أسباب بُعْد الشَّبه بين الطَّرْفَيْن؛ فقد بنى «أبو تمام» استعارته على استِعارة وكناية معروفتين، فقد اعتاد النَّاسُ كما قلنا أن يَسْتَعْمِلُوا اعوجاج الأُخْدَعِينَ كناية على التَّكْبَر، واعتادوا أيضاً على استِعارة صفة الإعراض والظُّلم والتَّعَسُّف للزمن، وهو ما مزجه أبو تمام في استِعارة واحدة بأن استعارَ للزمن أُخْدَعِينَ للتَّعبير عن إعراضه وكأنَّه رجلٌ متكبر...؛ غير أنَّه وإن كان هذا التفسير أكثر وضوحاً من تفسير العَسْكَرِيِّ، فهذا لا يعني أنَّه صحيحٌ ومقبول، فليس من المنطقيِّ أو الجَماليِّ أن نعدَّ التَّركيب الموجود في استِعارة أبي تمام سبباً في قُبْح الاستِعارة.

إن المزج الذي أقامه أبو تمام بين صورتين يعبر عن خاصية تميز تطور الصورة واللُّغة عموماً، فالصورتان السابقتان اللتان بنى عليهما الشَّاعر اضحتا لكثرة استعمالهما من باب الاستِعارة العُرفية المعتادة، أي أن كثرة التَّداول جعلت دلالتهما واضحة كالكلام الحقيقي^(١٨)

(١٧) العسكري، الصناعتين، مَصَدَّرُ سَابِق، ص ٢٠٣
(١٨) لمزيد من الاطلاع على مفهوم الاستعارة العُرفية راجع: مُحَمَّدُ الْوَلِي، استعارات الفُروسيَّة لأحمد المَجاطي، مجلة الكلمة، عدد ١٤٤، أبريل ٢٠١٩.

، فجاء الاستعمال الجديد لأبي تمام تطوراً للصورة والمعنى باعتبار أن ما كان يُرى مَجَازاً ثم أضحي لكثرة الاستعمال كالحقيقة، يجوز أن نستعمله كصيغة حقيقية لدلالة مَجَازيَّة جديدة، لكن تَصَوُّر «ابن سَنانٍ» وغيره لم يستوعب ذلك، لذلك استقبحوا مثل هذا الاستعمال البعيد وفق منظورهم، وهو ما أوضحه «ابن سَنانٍ» في قوله:

«... قد ذكرنا أنَّ الاستِعارة إذا بُنيت على استِعارة قبحت وبعدت، والواجبُ أن تكونَ لها حَقِيقَةٌ ترجع إليها بلا واسطة، وإذا كان الأمر على هذا وكان قولهم على الدَّهر - قد أعرض عنا وأقبل على فلان - استِعارة ومَجَازاً بغير شك، لم يحسن أن نجرِّه مَجْرى الحَقِيقَةِ وتبنَّى عليه أمراً بعيداً، حتى نجعل للدَّهر أخدعا لأجل قولهم - أنَّه أعرض عنا وانحرف... ويبني غيره على قول هذا المُحدث استِعارة أخرى بعيدة، ويؤول هذا إلى ما لا نهاية له، حتى يفسدَ الكلامُ وتختلَّ العبارة، ويذهب التَّمييز في الوجوه المحمودَة والذميمة...»^(١٩).

فعيب الاستِعارات البعيدة المركبة أنَّها تبنى على المَجَاز لا الحَقِيقَةِ، وهو ما لا يمكن التَّساهل معه في نظر ابن سَنانٍ، لأنَّ جوازه سيجعل الشَّعراء يبنون الاستِعارات على بعضها إلى ما لا نهاية حتى يفسد الكلام، طارحاً من اعتباراته حتمية تطور اللُّغة والتصوير الفنِّي.

ولم يكن التَّمسك بمبدأ الوضوح حالة عامَّة

(١٩) ابن سَنانٍ الخَفَاجِي، سرَّ الفَصَاحَةِ، مَصَدَّرُ سَابِق، ص ١٥٢ - ١٥٣.

في النَّقْدِ الْعَرَبِيِّ القديم، قد يكون الغالب عليه، لكن هناك من النَّقَاد من أبدى تقبلاً للْعُمُوض الذي تجسده الاستعارات البعيدة؛ واجتهدوا في تقديم تفسيرات مختلفة تحاول الالتفات للجانب الجمالي والفني فيها، من ذلك، التفسيرات التي قدمها بعضهم في قول أبي تمام:

لا تَسْقِنِي ماء المَلامِ فَإِنِّي

صَبُّ قَدْ اسْتَعَذَبْتُ ماءً بُكَائِي

فقد رأى كثيرٌ من النَّقَاد جعله للملام ماءً من الاستعارات القبيحة لبُعْدِها، وبالمقابل حاول آخرون الكشف عن جمالية هذه الاستعارة وتقديم تفسيرات تجعلها قريبة عكس ما يبدو، في مُقَدِّمَتِهِمُ الصُّوْلِيَّ والْأَمْدِيَّ. لكن هذه المحاولات لم تكن لتنال الرضى والقبول من نقاد الوضوح والقرب، من بينهم «ابن سنان» الذي ظل متمسكا باعتبار الاستعارة السابقة بعيدة وقبيحة، لأنه ليس في الملام ما يشبه الماء، وتوقف عند التفسيرات التي قدمها «الصولي» و«الأمدي» ليجرز فساد قبولهما مثل هذه الاستعارة وضعف التفسيرات التي قدّموها. ويمكن إيضاح أهم نقاط هذا الاختلاف الآتي:

أ - رأى أنصار أبي تمام هذه الاستعارة مقبولة، لأنَّ العَرَبَ والشُّعْرَاء اعتادوا على القول: كلامٌ كثيرُ الماء / ما أكثرَ ماء شعره...، ويرد ابن سنان بأن هذه الشواهد مقبولة لأنَّ المقصود بالماء هو «الرونق» وبين الطرفين شبه واضح، أما في استعارة أبي تمام فلا يمكن القول إن للملام رونقاً. ويفهم من ذلك أنَّ من أسباب قُبْح هذه الاستعارة هو أن أبا تمام يصف شيئاً

منبوذاً وهو الملام فألصقَ به شيئاً محبوباً وهو الماء. لكن ابن سنان لم ينتبه إلى أن أبا تمام هنا يركز على الصفة الغالبة في الماء من حيث أهميته وضرورته...، التي تستدعي صفة أخرى مرتبطة بها هي «لزوم شربه باستمرار»، وهذه الاستمرارية هي التي اعتمد عليها أبو تمام في الغالب أثناء بناء استعارته، والمقصود أن اللوم مستمر ومتكرر مثل شرب الماء، وإذا كان ابن سنان قد تجاهل هذا الفهم بوعي أو بغير وعي، فالأكيد أنَّ هذا الرِّبَط البعيد والخفي الذي أقامه أبو تمام ليس ممَّا يستحسنه ابن سنان وأمثاله من النقاد المصريين على المُقَارَبَةِ والوضوح.

ب - يعتقد أنصار أبي تمام أنَّ هذه الاستعارة مقبولة لأنَّ العَرَبَ والشُّعْرَاء اعتادوا على القول: ماء الصبابة وماء الهوى...، ويرد ابن سنان على ذلك بأن هذه ليست استعارات بل كلامٌ حقيقي، فالماء هنا هو الدموع التي هي على الحقيقة ماء. **ج -** يجد أنصار أبي تمام هذه الاستعارة مقبولة لأنها من باب حمل لفظ على لفظ، فهو عندما يذكر في الشطر الثاني ماء البكاء جعل للملام ماءً ليقابل ماءً بماء، وهو أمرٌ موجود في فصيح الكلام كقوله تعالى: «وجزاء سيئة سيئةً مثلها»^(٢٠) فالسيئة الثانية ليست سيئة بل مجازاة للسيئة، وإنما حمل اللفظ الثاني على الأول، وكذلك قوله عز وجل: «ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين»^(٢١) «لأنَّ الله عز وجل لا يَمْكُر...»، ويرد ابن سنان على ذلك بأن هذه الأمثلة هي من

(٢٠) الشورى ٤٠.

(٢١) آل عمران ٥٤.

باب المَجَاز، والمَجَاز لا يقاسُ عليه...؛ ويظلّ هذا الرّد هو أكثر الرّدود غُمُوضًا وبعدًا عن الوضوح في كلامه.

د - يجدُ أنصارُ أبي تمام هذه الاستِعارة مقبولة لأنّها بنيت على استِعارة أخرى، وهي اعتياد النَّاس القول مثلاً: سقيته كلامًا أمرّ من العَلقم، لذلك جاز للشاعر أن يجعلَ ماءً للملام باعتباره قولًا وكلامًا، ويرى ابن سَنان هذا التّفسير هو الأفضل، وإن كان أيضًا منبوذًا لأنّها تظل استِعارة بُنيت على أخرى^(٢٢).

وما نخرج به من كلّ هذا الجدل، أن الخلافات والسجلات النقدية السابقة اختزال لنظريتين متناقضين في تحديد طبيعة اللّغة الشعريّة من حيث علاقتها بالغُمُوض:

• **الاتّجاه الأول:** لا يرى في استعمال اللّغة شعريا أي اختلاف عن استعمالها في النثر أو الكلام النّفعي، فهي بالأساس لتحقيق التّواصل والفهم، لذا يجب ضبطها بمعايير تضمن وضوحها وفهمها، فكانَ معيار المُقارَبة والمُناسبة الذي يستهجنُ كلّ تشابه بعيد.

• **الاتّجاه الثّاني:** لا ينفى معيار الوضوح والمُقارَبة، لكنّه مع ذلك أبدى تقبلاً للمعاني البعيدة وحاول تبريرها والكشف عن مواطن فرادتها وجمالها. وينطوي هذا التّصورُ بذلك على تقبّل البُعد والغُمُوض رغم عدم تصرّجه به، فاستوعب بذلك أن الاستعمال الشعريّ للغة يستدعي الابتكار والتميز والاختلاف، وأن غايته ^(٢٢) ابن سنان الحفّاجي، سرّ الفصاحة، ص ١٦٢ وما بعده.

الأساسية لا تقتصر على التّواصل فقط، بل أن يُحدث أثراً جماليًا وفنيا لدى المُتلقي، وعليه يكون الشّاعر منشغلا باختراع تراكيب استعارية غير مسبوقة تتجاوز ما اعتاده المُتلقي مع السّابقيين. وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى بعدها وغُمُوضها. والواقع أن الاستِعارة الشعريّة يمكن أن تجمع بين الوضوح والتأثير الجماليّ الفنّي، هذا ما نجده في مذهب المُتقدّمين وأشعارهم، ونجده في أشعار المتأخرين أيضًا باستعمالهم استِعارات معروفة لكن في سياقات مختلفة وجديدة، وهذا وإن كان صحيحًا فإنّه مع ذلك يجعل اختيارات الشّاعر محدودة في استعمال الاستِعارة، لاسيّما مع تراكم النّماذج وتحول الاستِعارات الفريدة إلى عرفية بفعل الاستعمال المتكرر، ومع إصرار الاتجاه الأول كما رأينا على الالتزام بتقارب أطراف الاستِعارة وكثرة الصّفات المُشتركة ووضوحها...، وجد الشّاعر المحدث نفسه محاصرًا باحتمالات محدودة ومستهلكة في الغالب، فلا يسمح له بإعمال الخيال كما أعمله سابقوه...

ونحن لا يمكننا الحسم بأحقية أحد الاتجاهين على الآخر، بل لا يهّمنا هذا الحسم أصلًا، فكل اتجاه منهما يمثل واقعًا لغويًا شعريًا تمثله استعمالات شعرية أثبتت تفوقها وقدرتها على التّبليغ والتأثير، غير أن إصرار الاتجاه الأول على شمولية تصوره للاستِعارة ومعايير حسنّها، جعله يقصي الاتجاه الثّاني ويتهمة بالفساد ويبحث عن مبررات لإقصائه دون محاولة لاستيعاب منطق ومعايير الجماليّة.

اتجاه توفيقى يجمع بين المُقَارَبَةِ والغَرَابَةِ: عبد القاهر الجُرجَانِيّ

إن ما أغفله المتشددون لمفهوم المُقَارَبَةِ هو أن الإبداعَ ليس له منبعٌ واحد على كُلِّ الشَّعْرَاءِ الاستسقاء منه، بل تتعدد الأساليب والفنون في ذلك، وهو ما أهمله المتشددون، وحاول التَّخلص منه أصحاب الاتجاه الثَّاني على استحياء. إلا أن بعض النُّقاد تمكنوا من استثمار الاتجاه الثَّاني وتطويره لصياغة تصور يستوعب مختلف المذاهب الشَّعْرِيَّة، ومنها استيعابه لتنوع أسباب وأشكال بَلَاغَةِ الاسْتِعَارَةِ والتَّشْبِيهِ، وفي مُقَدِّمَةِ هؤلاء نجد «عبد القاهر الجُرجَانِيّ»، يقول:

«...وهنا - إذا تأملنا - مذهباً آخر في بيان السَّبب الموجب لذلك، وهو الطَّفُ مَأْخِذاً وأمكن في التَّحْقِيق، وأولى بأن يُحِيطَ بِأَطْرَافِ الباب. وهو أن لتصوير الشَّبه من الشَّيْء في غير جنسِهِ وشكْلِهِ، والتقاط ذلك له من غير مَحَلَّتِهِ، واجتلابه إليه من الشَّقِّ البعيد، باباً آخر من الظَّرْف واللفظ ومذهباً من مذاهب الإحسان لا يخفى موضعه من العقل...» (٢٣).

إن الجُرجَانِيّ يعبر عن وعي بتعدد مذاهب الشَّعْرَاءِ في القول، وتعدد مذاهب الاسْتِعَارَةِ والتَّشْبِيهِ، وما اختيار البعيد إلا مذهب ينبغي للنقد استيعابه لا محاربتة، بل أنَّه يرى أن بُعد الشَّبه الطَّفُ وأظرف وأحسن...، ويُبَرِّر موقفه بأنَّ في البُعد فرادةً وغرابة تعجب النَّفس، يقول:

(٢٣) عبد القاهر الجُرجَانِيّ، أَسْرَارُ البَلَاغَةِ، تح: محمود مُحمَّد شاكر، دار المدني، جدة، ط ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م، ص ١٢٩.

«...وهكذا إذا استقرت التشبيهات، وجدت التَّباعِد بين الشَّيْئَيْنِ كلما كان أشدَّ، كانت النَّفوس أعجب، وكانت النَّفوس لها أطرب، وكان مكانها إلى أن تُحدث الأريحية أقرب. وذلك أن موضع الاستحسان، ومكان الاستظراف، والمُثير للدفن من الارتياح، والمتألَّف للنافر من المسرَّة، والمؤلَّف لأطراف البهجة، أنك ترى بها الشَّيْئَيْنِ مثليين متباينين، ومُؤْتَلَفَيْن مُخْتَلَفَيْن...» (٢٤).

وهذا الكلام ليس مجرد حكم ذاتي بل هو نابع من استقراء نماذج مختلفة للتشبيهات، فكانت أكثرها تأثيراً في النَّفوس واستمالة تلك التي تجمع بين المتناقضين المتباعدين. على هذا الأساس فإن ما استقبَّحه النُّقاد العموديون في صور أبي تمام هو في الحَقِيقَة ما يميزه كمبدع وشاعر خَلَّاق، بل أنَّه حتى وإن خرج بصور قبيحة فيكفيه أن تكون خلاقة ومبتكرة كما يذهب أدونيس (٢٥).

ثانياً - نَظَرِيَّةُ الغُمُوضِ الشَّعْرِيّ عند الفَلَّاسِفَةِ المُسْلِمِينَ

أظهر الفَلَّاسِفَةُ المُسْلِمُونَ انفتاحاً أكبر على جَمَالِيَّةِ الغُمُوضِ الشَّعْرِيّ مقارنةً بالنقاد، وهو ما يمكن استخلاصه من تصورات مختلفة، ومفاهيم وظفوها في تناولهم لخصوصيات القول الشَّعْرِيّ. وأبرز هذه المفاهيم: التَّخْيِيل والتَّغْيِير.

(٢٤) عبد القاهر الجُرجَانِيّ، أَسْرَارُ البَلَاغَةِ، مَصَدَرُ سَابِق، ص ١٣٠.

(٢٥) أدونيس، مقدمة للشعر العربي، دار العودة، بيروت، ط ٣، ١٩٧٩، ص ٤٦.

١ - التَّخْيِيلُ الشَّعْرِيّ وَالْغُمُوضُ:

اتفق الفلاسفة المسلمون على تعريف الشعر بأنه تخيل، وكان معظم تركيزهم منصبا على إبراز أهمية التخييل في القول الشعري مقارنة بالوزن الذي اعتبروه عنصرا يزيد التخييل لكنه ليس كافيا لوصف القول بالشعري، بل يمكن الاستغناء عنه كما في شعر الأمم الأخرى^(٢٦)، ولذلك يبدأ ابن سينا كلامه عن حد الشعر بأنه كلام مُخَيَّل، إلى جانب اتصافه بعناصر مميزة هي الوزن والقافية^(٢٧).

واللغة الشعرية من حيث هي كلامٌ مخيل تتحدد في كل ما يمارس تأثيرا نفسيا وجماليًا في المُتَلَقِّي لدفعه إلى الإعجاب بشيء أو النفور منه، وهو بذلك يختلف عن التصديق العقلي الذي يستهدف الإقناع العقلي والفكري لا التأثير الجمالي. وهذا ما أكده الفارابي قبل ابن سينا، حيث عرّف هو الآخر الأقاويل الشعرية بأنها كل ما يدفع للتخييل، ثم يُعرّف التخييل بأنه تأثير في المُتَلَقِّي بالتعجب والترغيب أو بالتنفير والتحقير... فهو وسيلة فنية للإقناع الوجداني والنفسي وليس العقلي...^(٢٨).

(٢٦) ابن سينا، كتاب الشفا، الخطابة، تح: مُحَمَّد سالم سليم، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م، ص ٢٠٤.

(٢٧) ابن سينا، فن الشعر من كتاب الشفا، ضمن فن الشعر لأريسطو طاليس، تح: عبد الرحمن بدوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٣، ص ١٦١ / ١٦٢.

(٢٨) الفارابي، إحصاء العلوم، تح: عثمان أمين، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط ٢، ١٩٦٨، ص ٨٣.

على هذا الأساس، أن يكون الشعر تخيلا يعني أنه لا يستهدف الشرح والإيضاح، بل التأثير الجمالي الذي يكون غامضا بطبيعته، يقول ابن سينا:

«... وأوضح القول وأفضله ما يكون بالتصريح، والتصريح هو ما يكون بالألفاظ الحقيقية المستولية، وسائر ذلك يدخل لا للتفهم بل للتعجب مثل الاستعارة، فيجعل القول لطيفا كريما.

واللغة تستعمل للإغراب والتحجير والرمز. والنقل أيضا كالاستعارة، وهو ممكن، وكذلك الاسم المضعف. وكلما اجتمعت هذه كانت الكلمة الذّ وأغرب وبها تفخيم الكلام. وخصوصا الألفاظ المنقولة. فلذلك يتضحكون بالشعراء إذا أتوا بلفظ مفصل أو أتوا بنقل أو استعارة يريدون الإيضاح، ولا يستعمل شيء منها للإيضاح...»^(٢٩).

يذهب ابن سينا مثل أغلب الفلاسفة المسلمين إلى التمييز في القول بين مستويين أساسيين، الأول هو الذي يحقق الفهم لذلك يكون بألفاظ واضحة بدلالاتها الأصلية، أما الثاني وهو الذي يميز لغة الشعر فيهدف إلى «التعجب» أو ما يصطلح عليه في الغالب بالتخييل، وبغض النظر عن تفضيله النوع الأول من منظوره الفلسفي، فإنه يشير إلى أن النوع الثاني يتميز بألفاظ مثيرة للذة والإعجاب وهو ما يتحقق بالاستعارة أو المجاز أساسا، ونظرا لهذه الخصوصية التي تميز لغة الشعر، يذهب ابن سينا إلى أن هناك

(٢٩) ابن سينا، فن الشعر من كتاب الشفا، ضمن فن الشعر لأريسطو طاليس، مصدر سابق، ص ١٩٣.

من عابَ على الشُّعْرَاءِ استعمالَ المَجَازِ رغبة في الإيضاح، لأنَّ ذلك يخالف طبيعة الشعر وطبيعة المَجَازِ.

لكنَّ ابن سينا لم يوضح من يقصدُ بأولئك المتضاحكين بالشُّعْرَاءِ: هل ينتمون للنقد العربيِّ أم اليونانيِّ الذي ارتبط به شرحُ مفهوم الشعر وطبيعته عند ابن سينا وغيره من الفلاسفة؟ فالمعلوم كما رأينا أنَّ النِّقاد العربَ يربطون الاستِعارة بالوضوح، فكيف يتضاحكون على من أراد الإيضاحَ بصوره؟

والحقيقة أنَّ الأمرين لا يتعارضان، وأنَّ في كلام ابن سينا تنبيهًا لحقيقة يرتبط بها مفهوم المُقَارَبَةِ والوضوح عند النِّقاد العرب، فالصورة عندهم يجب أن تكونَ مفهومة بعلاقات واضحة بين أطرافها، وليس المقصود بذلك أن تكونَ غايتها الإيضاح والتفسير، فذلك يجعلها مجرد ربط عقلي تعليمي فارغ من الجماليَّة الفنيَّة، وهذا يفسر سبب تضاحكهم بكل من يأتي بصورة لهذه الغاية، فهي تفتقر للحدِّ الأدنى من الشعرية.

غير أنَّ «ابن رشد» لا يجد حرجًا في قصد الشَّاعر إلى الإيضاح، وأنَّ الأهم في الشعر أن يُحرص على الاعتدال في استعمال الصور دون إفراط أو تفريط، يقول:

«... وفضيلة القول العفيفي أن يكونَ مؤلفًا من الأسماء المُستولية ومن تلك الأنواع الأخر، ويكون الشَّاعر حيث يريد الإيضاح يأتي بالأسماء المستولية، وحيث يريد التعجيب والإلذاذ فيأتي بالصنف الآخر من الأسماء المشتركة أو الغريبة

أو الألسن أو المعمولات. ويتضاحك أيضًا ممن يريد التعجيب والإلذاذ فيأتي بالأسماء المُبتذلة. وكأنَّ الشَّاعر يجب ألا يفرط في استعمال الأسماء غير المُستولية فيخرجُ إلى حدِّ الرَّمز، ولا أيضًا يفرط في الأسماء المُستولية فيخرجُ عن طريقة الشعر إلى الكلام المُتعارف...»^(٣٠).

يذهب ابنُ رشد مثل سابقه ابن سينا إلى تمييز الشعر بلغة المَجَاز، أو إن شئنا الدقة بلغة «غير مستولية»، التي تشمل أنواعًا مختلفة منها المَجَاز، بالإضافة إلى أنواع أخرى لا يختص بها الشعر، أو لا تُستعمل في الشعر العربيِّ مثل الألسن والمعمولات...^(٣١) واستعمالُ الشَّاعر للألفاظ غير المُستولية يكونُ بغاية تحقيق اللذة والتأثير، لكنَّه يُضيف أنَّ بإمكان الشَّاعر استهداف الإيضاح، فيستعمل الألفاظ على حقيقتها أو ما أسماها تارة «المستولية» وتارة أخرى «المبتذلة»، ولذلك يعاب على الشَّاعر أن يسعى للإيضاح فيستعمل الألفاظ «غير المستولية» أو أن يريد الإلذاذ والتعجيب فيستعمل المستولية...، ويفهم من ذلك أنَّ ابن رشد يراعي مسألة أن اتصاف لغة الشعر بالمَجَاز لا يعني أن يكونَ الشعر كله مَجَاز، بل الشَّاعر يجمع في لغته بين جميع الأنواع دون إفراط، فإن أفرط في الألفاظ الحقيقية نزل إلى مستوى الكلام المعتاد، وإن أفرط في الألفاظ^(٣٠) (ابنُ رُشد، تلخيص كتاب أريسطو طاليس في الشعر، ضمن فنَّ الشعر لأريسطو طاليس، تح: عبد الرحمن بدوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٣، ص ٢٣٨ - ٢٣٩ (٣١) المصدر نفسه، ص ٢٣٧).

غير المستولية أو المَجازية وغير المألوفة، فإنه يخرج بلغته إلى الغُمُوض والتعقيد...، ولذلك فالصور في نظره بطبيعتها غامضة.

ونظرا لهذه الطبيعة الغامضة للصور الشعريّة، فإن حصرها وتصنيفها لم يكن ممكنا في تصور الفلاسفة المسلمين، لاسيّما أن هذه الصور لا نهائية وغير محصورة، يقول ابن سينا:

«... وأما التّخييلات والمحاكيّات فلا تُحصر ولا تُحدّ. وكيف والمحصور هو المشهور أو القريب! والقريب والمشهور غير كلّ ذلك المستحسن في الشعر، بل فيه المُختَرع والمُبتَدَع...»^(٣٢).

بيد أن هذا المبدأ ينطوي على نوع من المغالطة المنطقية، فالتّقييد لا يعني بالضرورة وضع حدود للظاهرة بل تصنيفها ووصفها اعتمادا على الشّواهد المتوفرة. وبغض النّظر عن مدى سلامة منطق ابن سينا في هذا الكلام، فإنه من ناحية أخرى يخرج عن السّائد في النّقد العربيّ الذي اشترط كثير من نقاده الوضوح والقرب، فربط ابن سينا التّخييل الشعريّ بالبعد المُبتَكِر. ورغم اتّفاق الفلاسفة المسلمين إجمالا على ارتباط التّخييل بالغُمُوض والاختراع، نجد أن الفارابي قد تميز بتصور شبيه بما قدمه «عبد القاهر الجرجاني»، وذلك عند تأكّيده أن التّخييل الشعريّ يستمدّ الفرادة من الغرابة والبعد والاختلاف، لكنه من جهة أخرى يمكن أن يرتبط بالوضوح، وهذا ما نجده في حديثه عن جودة

(٣٢) ابن سينا، فنّ الشعر من كتاب الشّفا، ضمن فنّ الشعر لأريسطو طاليس، مَصَدَرُ سَابِق، ص ١٦٢، ١٦٣.

التّشبيه، حيث يميز بين جودة الوضوح وجودة الغرابة، يقول:

«... وجودة التّشبيه تختلف: فمن ذلك ما يكون من جهة الأمر نفسه بأن تكون المشابهة قريبة ملائمة، وربما كان من جهة الحذف بالصنعة حتى يجعل المتباينين في صورة المتلائمين بزيادات في الأقاويل ممّا لا يخفى على الشّعراء: فمن ذلك أن يشبهوا (أ) (ب) و (ب) (ج) مشابهة قريبة ملائمة معروفة، فيدرّجوا الكلام في ذلك حتى يخطروا ببال السّامعين والمنشدين مشابهة ما < بين > أ < ب >، ب ج وإن كانت في الأصل بعيدة...»^(٣٣).

يتحدّث الفارابي عن أسباب جودة التّشبيه، فمنها ما يكون بسبب التّلاؤم والتناسب الموجود بين طرفيه بحيث تكون العلاقة بينهما واضحة، ومنها ما يستمدّ جودته من تباعد طرفيه، ومردّد ذلك حذق الشّاعر في الرّبط بينهما وإيجاد مشتركات بينهما رغم تباعدهما.

وهذا التّصور رغم تقدّمه زمنيا على التّصورات التي وضعها ابن سينا وابن رشد، فإنه أكثر دقة وإحاطة بطبيعة التّخييل والصورة الفنّية، فهو من ناحية لا يحصر بلاغة التّشبيه في ما كان وجه الشّبه واضحا، بل يقرّ أيضًا بالذي يستمدّ بلاغته من فرادته وابتكاره وقدرته على إيجاد تشابهات بين الأطراف البعيدة، ولذلك

(٣٣) الفارابي، رسالة في قوانين صناعة الشعر، ضمن فنّ الشعر لأريسطو طاليس، تح: عبد الرحمن بدوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٣، ص ١٥٧.

يشترط في صاحبه أَنْ يَكُونَ حذقا، أو حسب الاصطلاح النَّقدي أَنْ يَكُونَ طبعه سليما وقويا يؤهله لابتكار تشبيهات جديدة وغير مألوفة تلائم المَعْنَى والذوق العَرَبِيّ. ومن ناحية أخرى يبرز هذا التّصور انفتاح الفارابي على التّطور الذي يمكن أن تعرفه الصّورة، بحيث يصبح البعيد قَرِيبًا وهكذا...، فتُفتَح إمكانية بناء الصّورة على صورة أخرى عَرَفِيَّة...، وهو ما استقْبَحَهُ كثير من النّقاد كما رأينا عند ابن سِنَانٍ وغيره...، وخالفهم في ذلك عبدُ القاهر الجُرْجَانِيّ الذي ربما كان له نصيبٌ من التّأثر بفكر الفارابيّ ونظرياته حول الشّعر ولغته.

وعموما، ميّز الفلاسفة المُسلمون القول الشّعريّ بأنّه قول مُخيّل، والتّخيل عندهم ما هو إلا شكل من أشكال الخطاب، يتميز باستهدافه التّأثير في النّفس بدل الإقناع العقلي، وارتبطت تصوراتهم للقول الشّعريّ بفلسفة أرسطو ممّا جعلهم مُحررين من الفكر النّقديّ والبلاغيّ العَرَبِيّ السّائد، فلم يهتموا كثيرا بتحديد معايير الجودة مركزين على التّعريفات والمفاهيم العامّة التي لا ترتبط بالشعر العَرَبِيّ وذوقه الخاصّ فقط، وهذا ما جعلهم - في ما ذكره من معايير - يختلفون عن التّصور السّائد بضرورة وضوح الشّعر وأكدوا على تمييزه بالفراة والغرابة...

٢ - التّغيير الشّعريّ والغموض:

يعدُّ مُصطلح التّغيير من المُصطلحات الأساسيّة التي وظّفها الفلاسفة المُسلمون في الحديث عن القول الشّعريّ، الذي يختلف في مدلوله عن مفهوم «التّخيل» رغم ترابطهما

وعلاقتهما المُعقدة إلى درجة التّداخل، فتارةً يستعمل التّغيير كنتيجة للتّخيل، مثل «ابن رشد» في قوله:

«... فإنّ القولَ المؤلّف من الألفاظ المستولية ليس يفيدُ معنَى زائداً على ما كان عند السّامع. وإنما يفيدُ ذلك إذا كان مُغيراً بالتّخيل الذي تُعطيه الألفاظ المغيرة...»^(٣٤).

فبغض النّظر عن إشارة الفقرة إلى ارتباط التّغيير بإفادة مَعْنَى زائد، الذي سنقف عنده لاحقا، يُفهم من كلام ابن رشد في هذه الفقرة أن العلاقة بين التّغيير والتّخيل علاقة جدلية تتحدد في أن التّخيل ينتج التّغيير، والتّغيير مادة تحقق للقول الشّعريّ قدرته التّخيلية...، غير أن ابن رشد يعود للحديث عن التّغيير كصفةٍ يحملها التّخيل، يقول:

«...الأقاويل الشّعريّة فإنّها إنّما صارت لذيذة لما فيها من التّخيل والوزن، وكلاهما تغيير...»^(٣٥).
إذ يُرجع ابنُ رشد اللذّة والجمال في القول الشّعريّ إلى اتصافه بالتّخيل والوزن، معتبرا كليهما تغييرا. وهو ما يبرز وجود نوع من التّداخل والاضطراب في استعماله لهذه المُصطلحات خاصة بين التّخيل والتّغيير، حيث يعتبر الأول صفةً للثاني، بعد أن ذكر مسبقاً أن التّخيل سببٌ في التّغيير، والتّغيير مادة يتحقّق بها للشعر القدرة على التّخيل.

(٣٤) ابنُ رُشد، تلخيص الخطّابة، تح: عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت / دار القلم، بيروت، ط ٢٠٢٠، ص ٢٦٠.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٢٦٠.

ومردّ هذا التّداخل أولاً أن «التّخيل» عند ابن رشد يفيد دالتين أساسيتين مختلفتين: فهو كما رأينا في السّابق يدل على كلّ ما يحدث أثراً نفسياً معيّناً عند المُتلقّي. ومن ناحية أخرى يستعمله ابن رشد للدلالة على عملية التّأليف الفنّي التي يقوم بها الشّاعر أو المبدع، وذلك حين يميز في التّخيل بين نوعين (الإدارة والاستدلال) وكل نوع منهما يمثل طريقة في المحاكاة.^(٣٦) وبعبارة أخرى فإنّ الشّاعر حسب ابن رشد يمارس التّخيل لينتج قولاً مُخيلاً يحدث تخيلاً عند المُتلقّي. وهذا ما يجعل حديثه عن علاقة التّخيل بالتّغيير ملتبسة، تارة يكون الأول سبباً والثاني نتيجة وتارة يصبح الثّاني صفة يحملها الأول... كما يعود التّداخل بين التّغيير والتّخيل أيضاً، إلى تعدّد مفاهيم مُصطلح «التّغيير» نفسه، فتارة يشمل أي تغيير يحدثه الشّاعر في القول الشعريّ، ممّا يجعله مرادفاً لمُصطلح «الانزياح» بمفهومه العامّ، وتارة أخرى نجده أكثر دلالة على الصّور الفنّية خاصّة التشبيه والاستعارة، يقول ابن سينا:

«... والشّعراء يجتنّبون استعمال اللفظ الموضوع، ويحرصون على الاستعارة حرصاً شديداً حتى إذا وجدوا اسمين للشيء، أحدهما موضوع والآخر فيه تغيير ما، مالوا إلى المغيّر... يتركون الاسم الموضوع ويميلون إلى النّعت. كذلك يتركون الاسم الموضوع، وينتقلون إلى اسم مشتقّ عن وصف، أو إلى مُستعار. وبالجملّة: إلى مُغيّر

(٣٦) راجع كلامه عن المحاكاة البسيطة والمحاكاة المركّبة وعلاقتهما بنوعي التّخيل: ابنُ رُشد، تلخيص كتاب أريسطو طاليس في الشعر، ضمن فنّ الشعر لأريسطو طاليس، تح: عبد الرحمن بدوي، مَصدَرُ سَابق، ص ٢١٥ - ٢١٦.

هذا»^(٣٧).

يشير ابن سينا إلى أن الشّعراء عموماً يفضلون اللفظ المغيّر على اللفظ العادي الموضوع، ويظهر من كلامه أن التّغيير عنده مرادف للانزياح بمفهومه الشّامل، فقد يكون مجازاً أو استعمالاً للنوع أو الاشتقاقات غير المألوفة... والأمر نفسه نجده مع ابن رشد الذي يعتبر أكثر الفلاسفة المُسلمين حديثاً عن حضور التّغيير في القول الشعريّ، أما الفارابي فلم يردّ ممّا وصل من كلامه ما يتضمّن إشارة إلى هذا المُصطلح^(٣٨)، في حين تحدث ابن سينا عن التّغيير في القول الشعريّ كما رأينا سابقاً، لكن ليس بالتفصيل الذي نجده مع ابن رشد.

ويربط ابنُ رشد «التّغيير» - مثل ابن سينا - بكل ما يميز القول الشعريّ عن الكلام العادي، رغم أن الأمثلة التي يقدمها في الغالب ترتبط بالمجاز والصّور، يقول:

«... والقول إنما يكون مختلفاً، أي مُغيّراً عن القول الحقيقي من حيثُ توضع فيه الأسماء متوافقة الموازنة والمقدار، وبالأسماء الغريبة، وبغير ذلك من أنواع التّغيير. وقد يستدلّ على أن القول الشعريّ هو المغيّر أنّه إذا غيّر القول الحقيقي سمي شعراً أو قولاً شعرياً، ووجد له فعل الشعر، مثال ذلك قول القائل:

(٣٧) ابن سينا، الشفاء، الخطّابة، مَصدَرُ سَابق، ص ٢١٧.

(٣٨) ألّفت كمال الروبي، نظريّة الشعر عند الفلاسفة المسلمين، دار التنوير، بيروت، ط ١، ١٩٨٣، ص ٢٠١ وما بعدها.

ولما قضينا من منى كُلِّ حاجة

ومسَّح بالأركان من هو ماسح

أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا

وسالت بأعناق المَطيِّ الأباطح

إنما صار شعرا من قَبْلُ أَنَّهُ استعمل قوله: «أخذنا بأطرافِ الحَدِيثِ بيننا، وسالتُ بأعناقِ المَطيِّ الأباطحُ» بدلَ قوله: تحدثنا ومَشِينَا...»^(٣٩)

يشير ابن رشد إلى أَنَّ للتَّغيير أنواعًا هي: وضع الأسماء متوافقة في الموازنة والمقدار، واستعمال الأسماء الغريبة الذي يقصد به استعمالُ الوَحْشيِّ، ويمكن أَنْ يَكُونَ المقصود أيضًا استعمالَ المَجَاز. كما يذكر أن هناك أنواعًا أخرى غير ما سبق... استعمال التَّغيير للدلالة على الصُّور الفَنِّيَّة فقط: ابن رشد

غير أَنَّهُ في سياقات أخرى يخصص التَّغيير في التَّصوير الفَنِّي فقط، يقول:

«فنقول: إن الألفاظ المفردة كانت اسما أو كلمة أو حرفا تنقسم من جهة أنحاء دلالتها ثمانية أقسام: منها المستولية، ومنها المغيرة، ومن الغريبة... أما المغيرة فهي أشهرها وأكثرها نفعا في الصَّناعتين. وَمَعْنَى التَّغيير أَنْ يَكُونَ المقصود يدلُّ عليه لفظ ما فيستعمل بدل ذلك اللفظ لفظ آخر...»^(٤٠).

هكذا يصبحُ التَّغيير استعمالَ لفظ للدلالة على غير معناه، ويظهر من الأمثلة المُقَدَّمة في هذا

(٣٩) ابنُ رُشد، تلخيص كتاب أريسطو طاليس في الشعر، ضمن فنَّ الشعر لأريسطو طاليس، مَصْدَرُ سَابِق، ص ٢٤٢.

(٤٠) ابنُ رُشد، تلخيص الخطابة، مَصْدَرُ سَابِق، ص ٢٥٤.

السَّياق أن أغلبها يرتبط بالاستِعارة والتشبيه.

ويمكن تفسير تركيز فَلَاسِفَة المُسْلِمِينَ على التَّشبيه والاستِعارة في الحَدِيث عن مفهوم «التَّغيير» الذي يعدُّ أساس لغة الشَّعر، بأن الفَلَاسِفَة يَرَوْنَ الشَّعر أحدَ فروع المنطق، وأنه يَهْدَف بالأساس إلى تقديم المعرفة للعوام خاصَّة، ولذلك يعتمد على التَّشبيهات والاستِعارات - لاسيَّما ذات الطبيعة الحسَّية - باعتبارها أقدر على تقريب المَعاني، وهو ما يجعلها أنسبَ لتمكين الشَّعر من أداء وظيفته التَّعليمية والتربوية والأخلاقية، ولا يخفى هنا حضور التَّصور الأرسطي لوظيفة المُحاكاة باعتبارها تهذيبًا للأخلاق وترسيخًا للفضائل في المجتمع...^(٤١).

ومهما يكن من تعدد مفاهيم التَّغيير، يظل الثَّابت أَنَّهُ مِمَّا يُمَيِّز القولَ الشَّعريَّ ويحقق له الجودة، يقول ابن رشد:

«.... فنقول: أَنَّهُ يقول إن فضيلة القول الخطبيَّ أو الشَّعريَّ وجودته إنما تكون بالتَّغيير، وأعني هنا بالتَّغيير استعمالَ أضعاف الأسماء والكلم السَّبعة، ما عدا المستولية، فإن في كُلِّ واحدة منها ما عدا هذا الصَّنَف تغييرا ما...»^(٤٢).

والواضح من هذا الكلام أن التَّغيير ليس ميزة يستقل بها القول الشَّعريَّ وحده، بل هو مشترك مع الخطابي أيضًا. وهو تصور طبيعي ما دامت

(٤١) ألَفت كمال الروبي، نَظَرِيَّة الشَّعر عند الفلاسفة المسلمين، مَرَجِعُ سَابِق، ص ٢٠٤ / ٢٠٥ / ٢٠٦.

(٤٢) ابنُ رُشد، تلخيص الخطابة، مَصْدَرُ سَابِق، ص ٢٥٩.

الصُّور وأشكال البديع تستعمل في الشَّعر وغيره، لكنها ألصقُ بالشَّعر.

الوضوح والمُقارَبة

لا شك أن القارئ لاحظ انسياقنا وراء مفهوم التَّغيير بحيث لم نُشرْ بعدُ إلى علاقته بنظريَّة الغُمُوض الشَّعريِّ، لكنَّ هذه الوقفة مع مفهوم التَّغيير كانت ضروريَّة حتى نتحدَّث عن علاقته بجَدليَّة الوضوح والغُمُوض في الشَّعر. وتظهر ملامحُ هذه الجدلية في سياقِ حديثِ الفَلَّاسفة عن معايير تحدِّد جودة التَّغيير الشَّعريِّ، فتبنوا في بعض الأحيان معيار الوضوح والمُقارَبة الذي وضعه نقاد عمود الشَّعر، مثل ما نجدُ في قول ابن سينا:

«... أما التَّغييرات فأنجح ضروبها ما كان المُستَعَار منه يعادل المُستَعَار له ويحاكيه محاكاة تامة، ولا يكونُ فيه شيءٌ يظهر مخالفته للمقصود...»^(٤٢).

ففي هذا الكلام حضورٌ واضح لأثر البَلَاغة العربيَّة، ربما لانسجامها مع التَّصور العام الذي يعدُّ الصُّور عموماً وليس الشَّعريَّة فقط، وسيلة للإقناع والتفسير لأنَّها تمتلك القدرة على تحويل المَعْنَى المجردِ الخَفي إلى مَعْنَى محسوسٍ قريب، ويتبنَّى ابنُ رشد نفس المبدأ مع اختلافٍ بسيط بتمييزه بين القولِ الشَّعريِّ المُغَيَّر وغاية الإيضاح، يقول:

«... والفاضلُ من هذه الأشياء هو أن يستعمل

(٤٣) ابن سينا، الشفاء، الخطَّابة، تح: مُحَمَّد سليم سالم، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٣٧٣ هـ ١٩٥٤ م، ص ٢٢٩.

من كُلِّ واحد منها ما هو أبينُ وأظهرُ وأشبه. وهذا لا يوجدُ إلا في النادر من الشَّعراء. وذلك أن استعمال الأبين من هذه الأشياء والأشبه هو دليل المهارة. وهذا الصَّنْف هو الذي يجمع إلى جودة الإفهام فعل الأقاويل الشَّعريَّة، أعني تحريك النَّفس. مثال ذلك أن الإبدال إذا كان شديد الشَّبه أفاد جودة التَّخيل والإفهام معا...»^(٤٤)

يأتي هذا الكلام في سياق حديث ابن رشد عن أنواع التَّغيير، فيشير إلى أن أفضلها ما كان واضحاً قريب الشَّبه، لكن هذا لا يعني أن الوضوح والقرب شرط أساسي، فما يفهم من كلامه أن الإفهام والوضوح شيء، والتَّخيل الذي يحققه التَّغيير ويميز القول الشَّعريَّ شيء آخر، فمهمة الشَّاعر الأساسية أن تَكونَ لغته مخيلة بالتَّغيير، ثم يمكنه أن يحقق الأفضلية والطرافة إذا جمع بين التَّغيير والوضوح، وهذا ما لا يتحقق إلا نادراً حسب تعبير ابن رشد.

ارتباط التَّغيير بالغرابة لا الوضوح

ولذلك يشير في سياق آخر إلى أن اتصاف القول الشَّعريِّ بالتَّغيير يجعله مُرتبطاً بالغرابة لا الوضوح، يقول:

«... وإنما كانت الألفاظ المغيرة تعطي في المَعْنَى أمراً زائداً لموضع الغرابة فيها، فإنه كما يعرضُ لأهل المدينة أن يتعجبوا من الغرباء الواردين عليهم وتخشع لهم أنفسهم، كذلك الأمر

(٤٤) ابنُ رُشد، تلخيص كتاب أريسطو طاليس في الشَّعر، ضمن فنَّ الشَّعر لأريسطو طاليس، تح: عبد الرحمن بدوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٣، ص ٢٤٤ / ٢٤٥.

في الألفاظ الغريبة عند ورودها على الأسماع،
فينبغي لمن أراد أن يجيد القول في هاتين
الصناعتين أن يجعله غريباً.

والألفاظ المغيرة تتفاضل بالأقل والأكثر
فيما تُخيل في المعنى الواحد بعينه من الرفعة
والخسة لتفاضلهما في الغرابة. والصناعة
الشعرية فتستعمل من ذلك ما هو أكثر تخيلاً.
وأما صناعة الخطابة فإنما تستعمل من ذلك ما
هو أقل وبمقدار ما يليق بها، وذلك هو القدر الذي
يفيد وقوع الإقناع...»^(٤٥).

حسب ابن رشد، إن ما يميز القول المغير هو
ما يتصف به من جدة وغرابة تنبهر به النفس.
وفي ذلك تتفاضل الأقوال خاصة الشعرية التي
تميل إلى أكثرها غرابة لأنها الأكثر تخيلاً، أما
الخطابة فتميل إلى استعمال القدر القليل من
الغرابة والتغيير، الذي يكفيها لتحقيق الإقناع
فقط. ولهذا نبه إلى أنه لا ينبغي للخطابة توظيف
مجموعة من الأسماء التي يعسر فهم معانيها
أو تلتبس على الفهم، وهي التي اصطلح عليها
«الأسماء الباردة»، وهي بالجملة أربعة، أحدها لا
يستعمل في اللغة العربية (الاسم المركب) وثلاثة
تستعمل لكن ليس في الخطابة، وهي:

• استعمال اللغات: أي استعمال ألفاظ لهجة
مختلفة عما ألفه المخاطب أو من نفس اللهجة
لكن تكون وحشية غامضة...

• الأسماء الموضوعة: وهي الأسماء المنقولة التي
لا يفهم معناها إما لاشتراك مجموعة من المعاني

(٤٥) ابن رشد، تلخيص الخطابة، مصدر سابق، ص
٢٦١، ٢٦٠.

في اللفظ، أو كثرة المعاني التي يحتملها، أو
يكون المعنى المقصود بعيداً...

• التغييرات غير الجميلة: هي التي يكون فيها
إفراط في بعد المعنى أو وضوحه، أو في زيادة
المعنى المفهوم عن المقصود أو العكس، أو
يكون المعنى خسيساً...^(٤٦)

وما دامت هذه الأصناف ممنوعة على الخطيب
ولا تناسب أهدافه، فإنها بطبيعة الحال خاصة
بالشعر فقط، يقول:

«... فهذه الأصناف لا ينبغي أن تستعمل في
الخطابة، وهي تستعمل في الشعر، أعني التي
تخيل في النفس غرضاً بعيداً. فالأسماء المنقولة
أول أمرها تكون غريبة، وهي حينئذ أخص
بالشعر. فإذا تمادى الزمان بها صارت مشهورة
وصلحت للخطابة. فإن اشتدت شهرتها عدت في
أصناف المستولية...»^(٤٧).

ورغم أنه يربط بالشعر ما اعتبره غير جميل في
النوع الأخير، فإن سبب ربط هذه الأنواع عموماً
بالشعر، هو غرابتها التي تخيل في النفس غرضاً
بعيداً وغير واضح عكس ما تقتضيه الخطابة،
لكن من الممكن أن تصبح ملائمة للخطابة إذا
أصبحت معروفة ومشهورة لكثرة الاستعمال،
حتى تصبح من الأسماء المستولية، وفي هذا
الكلام تأسيس لتصورات مختلفة وفريدة.

فكلام ابن رشد في نهاية الفقرة يعبر عن
انتباهه إلى ما يُسمى بالصورة العرفية، حيث

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١.

(٤٧) ابن رشد، تلخيص الخطابة، مصدر سابق، ص
٢٧٠.

يتحول اللفظ المجازي وكأنه لفظ حقيقي لكثرة استعماله، فلا تعود دلالتُه خفية^(٤٨)، وإثبات هذا يدحض بشكل غير مباشر ما ذهب إليه ابن سنان الخفاجي كما رأينا سابقا، حين أنكر على الشاعر بناء استعارة على أخرى؛ وسبب الإنكار أنه يعامل الاستعارة الأولى معاملة الكلام الحقيقي لكثرة استعمالها، وهو ما يعده ابن سنان من أشكال بعد العلاقة بين طرفي الاستعارة وتمهيدا لفساد الكلام وفوضى الدلالة...

أما في بداية الفقرة فيثبت ابن رشد صراحة أن لغة الشعر من حيث هي لغة مغيرة تكون في الغالب بألفاظ غامضة وملتبسة الدلالة، وإن كان في هذا تأكيد لما ذكره سابقا حول ميل القول الشعري لما هو أكثر غرابة، فإنه من ناحية أخرى يبدو مناقضا لحديثه السابق الذي يعطي الأفضلية والبلاغة للتغيير الأكثر وضوحا لاسيما للشعر، لكن التناقض يتلاشى عندما نضع في الاعتبار - كما أشرنا سابقا - أن الإيضاح في الشعر عند ابن رشد فضلة، والغرابة هي الأساس، والجمع بينهما قمة البلاغة التي لا تتحقق إلا للنادر، حيث يجمع في قول واحد بين متناقضين. ولذلك يجمع تصويره للتغيير بقوله: «والتغيير بالجملة يعطي في المعنى جودة إفهام وغرابة ولذة»^(٤٩)، فهو من ناحية يحقق الإفهام الجيد، ومن ناحية أخرى يتصف بالغرابة!

(٤٨) راجع: محمد الولي، استعارات الفروسية لأحمد المجاطي، مرجع سابق.
(٤٩) ابن رشد، تلخيص الخطابة، مصدر سابق، ص ٢٦٤.

ولعل ابن رشد بذلك أراد أن يستوعب الاتجاهين التقديين الذين رأينا سابقا في تصور واحد يشملهما، فقد رأينا سابقا أن السائد عند النقاد العرب ربط بلاغة التصوير الشعري بالوضوح والمقاربة، وأن هناك من ذهب إلى أن جمالية التصوير الشعري تستمد أكثر من الطريف البعيد. وهذا ما استوعبه ابن رشد في نظريته لكن بشكل مختلف، فهو من جهة يثبت لبلاغة القول الشعري جمالية الوضوح والمقاربة كما فعل الاتجاه الأول، ومن جهة أخرى لا يعلق هذه البلاغة على الوضوح والمقاربة، بل يربطها بالغرابة التي تنتج عن التغيير والتخييل مثل ما نجد مع الاتجاه الثاني؛ أما الوضوح ففضلة في القول الشعري، فضلة تبلغ به قمة الهرم في الجودة والحسن لكنها ليست شرطا لتحقيقه، وهذا ليس غريبا على مفكر يعتمد مقاربة فلسفية ومنطقية ترجح دائما كفة الخطابة والججاج على الشعر.

والخلاصة هنا أن مصطلح التغيير ذو مفاهيم مركبة ومتشعبة مع مفاهيم أخرى كالتخييل والانزياح والمجاز والتشبيه...؛ وقد ربطه الفلاسفة في العموم بالغرابة وبعد المعاني والغموض، لكن منهم من لم يكتف بذلك، كابن رشد الذي ذهب إلى أن الشاعر المفلح هو الذي يستطيع الجمع بين غرابة التغييرات ووضوح دلالاتها في الآن نفسه، فتلك في نظره قمة البلاغة التي يندر تحقيقها. والفارابي الذي ميز في بلاغة التخييل بين جمالية الوضوح من جهة، وجمالية الغموض من جهة أخرى.

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة، نخلص إلى أن أغلب النقاد القدامى ربطوا بلاغة الشعر وجماله بمفهوم

المُقَارَبَةِ والوضوح، لاسيما في استعمالِ الصُّور الذي لم يختلفْ عندهم عن أي استعمالٍ نثري. وهم بذلك قصرُوا وظيفة الشعر على تحقيق التَّواصل، وجاهدوا لتثبيت المعايير الجمالية والنقدية التي توافق مذهب القدماء وأساليبهم، وذهبوا في هذا القياس والتثبيت إلى حدِّ تجريم كُلِّ خروجٍ عن مفهوم المُقَارَبَةِ وتصنيفه في مراتب دنيا من البلاغة والشعرية.

ولعلَّ هذا ما جعلهم يحصرون عمود الشعر ومعاييره النقدية في التشبيه والاستعارة فقط، في غيابٍ شبه تامٍّ للحديث عن الكناية والمجاز بنوعيه: المرسل والعقلي، وذلك لأنَّ طبيعة هذه الأنواع لا تنسجم مع مفهوم الوضوح والمُقَارَبَةِ، فأساس الكناية والمجاز المرسل هو الرِّبط بين عناصرَ بينها علاقاتٌ خفية وبعيدة لا يميزها المُتلقِّي إلا بالتفكير والتَّحريض...

وهذا ما جعل أغلب النقاد المعاصرين - كما رأينا مع أدونيس - يعدُّ الوضوح مبدأ راسخاً في النقد القديم، فانطلقوا إلى تفسيره وتحديد خلفياته بربطه بتأثير النصِّ الديني وسيادة الفكر الاتباعي...؛ غير أن هذا الحكم كما رأينا ليس دقيقاً، فمبدأ الوضوح لم يكن قاعدة عامّة، بل عبّر مجموعة من النقاد إلى جانب الفلاسفة عن تصورات تتفاوت في انفتاحها على معايير ومفاهيم جديدة لتقويم الشعر - لاسيما جانبه التّصويري، فتحدثوا من خلالها على إمكانية تأسيس الصورة والشعر على البعيد لا القريب، فكان منهم من فعل ذلك على استحياءٍ بمحاولته إيجاد تخريجات للشواهد الخلافية في مقدمتها

استعارات أبي تمام البعيدة، مثل الصّولي والآمدّي...، ومنهم من كان أكثر جرأة في قطع الحبل السري الذي يقيد الصورة الفنيّة بمفهوم المُقَارَبَةِ، مثل «عبد القاهر الجرجاني» الذي يقرّ في تصوّره النّقدّي والبلاغيّ بمبدأ الوضوح والتناسب من جهة، ويستوعب أيضاً بلاغة وجماليّة البعد والفرادة من جهة ثانية. وبذلك شكل اتجاهاً مختلفاً في نقد الصورة الشعرية وبلاغتها.

كما كان الفلاسفة المسلمون أكثر وعياً بطبيعة الشعر من خلال مفهومي التّخييل والتّغيير، فقد ربطوا الشعر وتصوره ببعد المعنى وغموضه، وهو ما جعلهم يختلفون عن التّصور السائد بضرورة وضوح الشعر وأكدوا على تميزه بالفرادة والغرابة...، وكان أكثرهم تميّزاً الفارابي الذي كان سابقاً على الجرجاني في التّمييز بين جماليّة الوضوح وجماليّة الغموض، وكذلك ابن رشد الذي تحدث عن الجمع بينهما كدرجة عليا من البلاغة والإبداع، وهي درجة لا يصلها إلا المُفلقون من الشعراء.

إن الوقوف عند نظرية الغموض الشعري في موروثنا النّقدّي والفلسفي، يكشف أن الاتجاهات التي دافعت عن وضوح الشعر تفتقر للعمق النظري والنّقدّي، وأن الوضوح كما نظر له مناصروه في القديم يتنافى مع طبيعة الإبداع، ويحدّ من إمكانيات التّجديد والابتكار. غير أن القول بغموض النصِّ الشعري لا يعني الذّهاب به إلى تجريب أساليب قد تتصفُّ بالجدة والابتكار، لكنها مع ذلك تتحول إلى أحجيات وألغاز تصبُّح معها قراءة النصِّ مصدرًا للمعاناة، ومسببًا

للصداع بدلاً من أن تكون سببا في تغيير نظرتنا للعالم والأشياء مثل ما نجد في كثير من النصوص الشعرية الحداثية.

وهذا ما نظر له «ابن رشد» قديماً حين تحدث عن كون الشعر غامضاً بطبيعته، لكن قمة الإبداع الشعري تتحقق بأن يقرن الشاعر هذا الغموض بإمكانية الفهم؛ وكان بالإمكان تطوير هذا التصور وأمثاله والإفادة منه في تأسيس الحداثة الشعرية العربية، غير أن أغلب نقاد الحداثة العربية، ونصيباً كبيراً من شعرائها، حصروا النظرية الشعرية القديمة في مبدأ الوضوح وحده. ومن بينهم أدونيس - كما رأينا - على الأقل في ما يخص المستوى النظري. فهو، وإن كان قد اهتم في كثير من دراساته النقدية بأبي

تمام كنموذج للحداثة الشعرية التي تثور على الوضوح بغموضها وإبداعها، لم يهتم كثيراً بهذا الاتجاه على المستوى النظري، وحكم على النقد القديم بالنظر إلى ما قدمه اتجاه واحد.

لقد أهمل النقد الحديث نظريات مهمة قدمها التراث النقدي والفلسفي على مستوى نظرية الغموض. واطمأن نقاده - في الغالب - إلى التفسيرات الغربية التي تلقى باللائمة على القارئ، وتعدّه مقصراً في حق النص الشعري بخموله وكسله، فتطالبه بأن يكون في مستوى الثورة والحركة التي خلقها شعرهم الجديد. والحققة أن النص الشعري هو الذي يخلق قارئه، وأن لوم القارئ على محدودية انتشار الشعر أشبه بلوم زبون على عدم شراء سلعة لا يدري حاجته منها أو في ماذا يستعملها!

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ابن رشد، تلخيص الخطابة، تح: عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات - الكويت / دار القلم - بيروت، ط ٥ بدون.
- ابن رشد، تلخيص كتاب أريسطو طاليس في الشعر، ضمن فن الشعر لأريسطو طاليس، تح: عبد الرحمن بدوي، مكتبة النهضة المصرية - القاهرة، ١٩٥٣.
- ابن رشيق، العمدة، تح: محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ج ١، ط ٥ - ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- ابن سينا، فن الشعر من كتاب الشفا، ضمن فن الشعر لأريسطو طاليس، تح: عبد الرحمن بدوي، مكتبة النهضة المصرية - القاهرة، ١٩٥٣.
- ابن سينا، كتاب الشفا - الخطابة، تح: محمد سالم سليم، المطبعة الأميرية - القاهرة، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.
- أبو هلال العسكري، الصناعتين، تح: علي محمد البجاوي - محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط ١ - ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م.
- أدونيس، الثابت والمتحول، دار الساقي بيروت، ط ٧ - ١٩٩٤، (ثلاثة أجزاء).
- أدونيس، النص القرآني وآفاق الكتابة، دار الآداب - بيروت، ١٩٩٣.
- ألفت كمال الروبي، نظرية الشعر عند الفلاسفة المسلمين، دار التنوير - بيروت، ط ١ - ١٩٨٣.
- الأمدي (أبو القاسم حسن بن بشر)، الموازنة، تح: السيد

- أحمد صقر، دار المعارف - القاهرة، ط ٤ (ط وت بدون) - ج ١.
- صقر أبو فخر، حوار مع أدونيس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت، ط ١ - ٢٠٠٠ م.
 - عبد الفتاح كيليطو، الأدب والغربة، دار توبقال للنشر - الدار البيضاء، ط ٣ - ٢٠٠٦.
 - عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني - جدة، ط، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.
 - الفارابي، إحصاء العلوم، تح: عثمان أمين، مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة، ط ٢ - ١٩٦٨.
 - الفارابي، رسالة في قوانين صناعة الشعر، ضمن فنّ الشعر لأريسطو طاليس، تح: عبد الرحمن بدوي، مكتبة النهضة المصرية - القاهرة، ١٩٥٣.
 - فتحي محمد عامر، من قضايا التراث العربي، دار

- المعارف - الإسكندرية، ط وت بدون.
- القاضي الجرجاني، الوساطة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم / علي محمد البجاوي، المكتبة العصرية - بيروت، ط ١ - ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٦ م.
 - محمد ابن سنان الخفاجي، سرّ الفصاحة، صحّحه وعلّق عليه عبد المتعال الصعيدي، مكتبة ومطبعة علي صبيح وأولاده - مصر، ١٣٧٢ هـ / ١٩٥٢ م.
 - محمد الطاهر بن عاشور، شرح المقدمة الأدبية لشرح المرزوقي على حماسة أبي تمام، تح: ياسر بن حامد المطيري، مكتبة دار المنهاج - الرياض، ط ١ - ١٤٣١ هـ.
 - محمد الولي، استعارات الفروسيّة لأحمد المجاطي، مجلة الكلمة، عدد ١٤٤، أبريل ٢٠١٩.